

الفصل الثاني :
التسيير المالي قصير الأجل تسيير
الخزينة

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي الساكن الذي يقوم في الأساس على تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف التي ينتهجها هذا الأسلوب كمياري لتعريف المؤسسة الاقتصادية، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- المفهوم الوظيفي للمؤسسة؛
- إعداد الميزانية الوظيفية؛
- أدوات التحليل المالي الوظيفي؛
- الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي.

1-المفهوم الوظيفي للمؤسسة

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال، الاستثمار والتمويل، وسنحاول فيما يلي التعرف على هذه الوظائف بشكل مستقل:

1-1-وظيفة الاستغلال: تمثل هذه الوظيفة الركيزة الأساسية لهذا التحليل، لأنها تعتبر أداة لتحديد النشاط الرئيسي للمؤسسة، فضلاً على تحديد طبيعة المؤسسة، أن كانت صناعية أم تجارية أو مختلطة. ومن المؤلف أن تنقسم هذه الوظيفة إلى المراحل التالية :

- ❖ مرحلة التموين والتخزين ؛
- ❖ مرحلة التحويل (الإنتاج أو التصنيع)؛
- ❖ مرحلة البيع والتوزيع.

وعلى العموم فان وظيفة الاستغلال تعتبر دورة قصيرة لأنها تعكس عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والإنتاج والبيع والتي ينشأ عنها حقوق على الزبائن وديونها اتجاه الموردين.

1-2- وظيفة الاستثمار: تضطلع هذه الوظيفة بمهمة إمداد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية. وتتجزأ عمليات وظيفة الاستثمار إلى عمليتين رئيسيتين وهما:

- ❖ حيازة الاستثمار: وتعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات.
- ❖ التنازل عن الاستثمار: تلجأ المؤسسة إلى القيام بعملية التنازل عن الاستثمار لعدة أسباب نذكر منها:

- نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يعبر عنه بمدة الاهتلاك المحاسبي.
- بهدف تقلص احتياجاتها المالية نظراً للظروف المالية سيئة التي تمر بها، وهذا يدخل ضمن دائرة الحلول الداخلية التي تنتهجها المؤسسة من أجل إنعاش الخزينة والخروج من حالة العسر المالي.

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

3-1- وظيفة التمويل: يرتكز دور وظيفة التمويل في تلبية كافة الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة. وتتمثل المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

❖ **المصادر الداخلية:** تتشكل من عناصر الممثلة لقدرة التمويل الذاتي كالأرباح المحتجزة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة رصدت من أجل تعويض التآكل المادي والمعنوي الحاصل في عناصر الأصول.

❖ **المصادر الخارجية:** عادت ما تكون المصادر الداخلية غير كافية لتغطي كل الاحتياجات، لذا يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية من أجل سد تلك الاحتياجات المالية ومن أهم هذه المصادر نذكر ما يلي:

- اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض .
- القيام برفع رأس المال أي فتح رأس مال المؤسسة للشراكة.

2- أعداد الميزانية الوظيفية:

2-1- تعريف الميزانية الوظيفية:

يعرف المؤلف Georges الميزانية الوظيفية بأنها: "ميزانية تقوم على أساس تصنيف الموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات (دورة: الاستغلال، الاستثمار، والتمويل)، وذلك بهدف إعطاء حكم بشأن الصلابة المالية التي تتمتع بها المؤسسة". وتعرف أيضا على أنها: "ترتيب لمختلف عناصر الميزانية المحاسبية حسب الوظائف أو الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل)، بطريقة تسمح بتوضيح الوضعية المالية للمؤسسة". من خلال ما تقدم، يمكن القول أن الميزانية الوظيفية عبارة عن أداة إعلامية ترتب عناصر الميزانية بانتهاج التصنيف الوظيفي (دورة: الاستغلال، الاستثمار، والتمويل)، وذلك بهدف التأكد من مدى قدرة المؤسسة على تحقيق قاعدة "التوازن الأدنى" التي تنص على ضرورة حصول توازن بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق.

2-2- بناء الميزانية الوظيفية :

يعمل التحليل المالي الوظيفي على إعادة ترتيب الميزانية المحاسبية وفقا لكتل تعكس مستوى العلاقة بين الموارد والاستخدامات ، والتي عادة ما تأخذ الشكل التالي :

جدول رقم (1): الميزانية الوظيفية

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الموارد الدائمة		استخدامات مستقرة ES
	الأموال الخاصة		الاستثمارات المعنوية
	الاهتلاكات والمؤونات		الاستثمارات المادية
	ديون المتوسطة والطويلة الأجل		الاستثمارات المالية
	موارد الاستغلال		استخدامات الاستغلال
	الخصوم المتداولة		المخزونات
	الموردين والحسابات الملحقة		العملاء والحسابات الملحقة
	موارد خارج الاستغلال	---	استخدامات خارج الاستغلال
	العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال
	خزينة الخصوم		خزينة الأصول
	اعتمادات بنكية جارية		النقديات
	قروض الخزينة		
	المجموع		المجموع

تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات:

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي... الخ) وموارد تمويل هذه الاحتياجات

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، للتحصيل... الخ، أما موارد الاستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، للدفع... الخ

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

- **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:** هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية.

فبالنسبة للاستخدامات خارج الاستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيات والحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج والاشتراكات والاجتماعية للعمال... الخ

- **مستوى الخزينة:** يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة، فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

3- أدوات التحليل المالي الوظيفي

3-1- أدوات التوازن المالي

أ- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، وهو يتمثل في ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الاستخدامات الجارية بعد تمويل كل الاستخدامات الثابتة. حيث يحسب من أعلى الميزانية، بمحصلة الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

$$FRNG = R_d - E_s$$

ويمكن أن يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجبا أو سالبا أو معدوم:

- $FRNG > 0$: وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، إلا أن هذا لا يحمي المؤسسة من مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب اضطرابات في دورة الاستغلال.

- $FRNG < 0$: عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، كما يدل هذا على أن هناك جزء من الاستثمارات الثابتة ممول بالموارد قصيرة الأجل، وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

- $FRNG = 0$: أي الموارد الدائمة تساوي الاستخدامات الثابتة (توازن مالي أدنى)، حيث في هذه الحالة تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة و في هذه الحالة يصبح على المؤسسة وجوب الزيادة في رأس المال العامل.

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

ب- الاحتياج من رأس المال العامل BFR: يمثل الاحتياج في رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري يتولد عنها نماء في احتياجات المالية للاستغلال ومن أجل سد هذه الفجوة يجب البحث عن موارد تمويلية. وعليه يمكن تعريف BFR بأنها احتياجات التمويل الناشئة بفعل دورة الاستغلال أو خارج الاستغلال، وذلك بسبب الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والتدفقات التمويلية الموافقة، وهي تنقسم إلى قسمين:

- الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{EX}): تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بفعل عدم التوازن بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

- الاحتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{HE}): هي احتياجات التمويل الناشئة عن الدورة خارج الاستغلال بفعل عدم التوازن بين احتياجات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج

الاستغلال

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

وعليه يمكن تشكيل معادلة الاحتياجات في رأس المال العامل الوظيفي كما يلي:

$$BFR = BFR_{EX} + BFR_{HE}$$

- طريقة الخبراء (المعيارية) في حساب احتياجات (BFR_{EX})

يعبر حسب هذه الطريقة على مستوى كل عنصر من العناصر المحددة للاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال بعدد الأيام من رقم الأعمال وذلك كما يلي:

المهلة المتوسطة لدوران العنصر (TE) = المستوى المتوسط للعنصر / التدفق السنوي للعنصر * 360

معامل الترجيح (CP) = التدفق السنوي للعنصر / رقم الأعمال خارج الرسم

$$E_{exJ} = TE \times CP$$

$$R_{exJ} = TE \times CP$$

حيث:

$$E_{exJ} = \text{النسبة المتوسطة للاستخدامات للاستغلال بالأيام} .$$

$$R_{exJ} = \text{النسبة المتوسطة لموارد الاستغلال بالأيام} .$$

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

الموارد R_{exJ}	الاستخدامات E_{exJ}	CP	TE	البيان
	XXX			المخزونات
	XXX			العملاء
	XXX			TVA على المشتريات
XXX				الموردون
XXX				TVA على المبيعات
XXX				الأجور الصافية
XXX				مصاريف الضمان الاجتماعي
XXX	XXX	المجموع		

لحساب مدة دوران كل عنصر ومعامل الترجيح يتم استخدام العلاقات الآتية:

العنصر	$TE =$ مدة دوران العنصر	$CP =$ معامل الهيكلية أو الترجيح
المخزونات	$360 * \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة بضائع مستهلكة}}$	$\frac{\text{تكلفة بضائع مستهلكة}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$
	$360 * \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة م مستهلكة}}$	$\frac{\text{تكلفة م مستهلكة}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$
	$360 * \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة انتاج مباع}}$	$\frac{\text{تكلفة انتاج مباع}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$
العملاء	$\frac{\text{المدة الدنيا} + \text{المدة القصوى}}{2}$	$\frac{\text{رقم الاعمال مع رسم}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$
	$\frac{\text{العملاء} + \text{اوراق القبض} + \text{تسبيقات العملاء}}{\text{رقم الاعمال مع الرسم}}$	$TVA + 1$
TVA على المشتريات	$\frac{\text{المدة الدنيا} + \text{المدة القصوى}}{2}$	$\frac{TVA \text{ على المشتريات}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$
الموردون	$\frac{\text{المدة الدنيا} + \text{المدة القصوى}}{2}$	$\frac{\text{المشتريات مع الرسم}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$
	$\frac{\text{الموردون} + \text{اوراق الدفع}}{\text{المشتريات مع الرسم}}$	

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

$\frac{TVA \text{ على المبيعات}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$ $CS = TVA$	$\frac{\text{المدة الدنيا + المدة القصوى}}{2}$	TVA على المبيعات
$\frac{\text{الاجر الصافي}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{المدة الدنيا + المدة القصوى}}{2}$	الأجور الصافية(*)
$\frac{\text{مصاريف الضمان الاجتماعي}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{المدة الدنيا + المدة القصوى}}{2}$	مصاريف الضمان الاجتماعي(*)

(*) ولإيجاد معاملات الترجيح الخاصة بالأجور و مصاريف الضمان الاجتماعي نستعين بالعلاقات الآتية :

$$CH = SB + CP$$

$$SB = SN + RS$$

$$OS = CP + RS$$

حيث :

SN: الأجور الصافية.

OS: اشتراكات الضمان الاجتماعي.

CH: مصاريف المستخدمين.

SB: الأجور الخام.

CP: اشتراكات الضمان الاجتماعي الخاصة بالإدارة.

RS: اشتراكات الضمان الاجتماعي الخاصة بالعمال.

أما بالنسبة للاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال بالقيمة في تحسب بالعلاقة التالية:

$$BFRe x_j = E_{exj} - R_{exj}$$

$$BFRe x = BERe x_j \times \frac{CAHT}{360}$$

مثال تطبيقي:

قدمت لك شركة (W,Z) المعلومات التالية :

-تعتمد الشركة اتجاه العملاء آلية التسديد الآتية :

30% نقدًا ، ، 30% تدفع خلال 30 يوم، و40% تدفع خلال 90 يومًا .

-مهلة تسديد الديون المتعلقة بالموردين: 75 يوم.

-مدة التخزين المتوسطة للمواد الأولية: 90 يوم، أما المنتجات التامة : 30 يوم.

- يصادف التاريخ النهائي لدفع الرسم على القيمة المضافة 24 من كل شهر موالى لشهر تسليم المواد الأولية.

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

- تدفع الأجر بشكل مستمر في 28 من كل شهر، أما حقوق الاشتراك لدى الضمان الاجتماعي تدفع في 15 من الشهر الموالي.

- تكاليف الإنتاج لكل 100 دج من رقم الأعمال خارج الرسم هي كما يلي:

• مواد أولية: 30 دج

• تكاليف محسوبة (الاهتلاكات): 05 دج

• تكاليف اليد العاملة: 40 دج

• تكاليف أخرى: 10 دج

- التكاليف الاجتماعية الخاصة بالإدارة تعادل 35% من الأجر الإجمالي (الخام)

- اقتطاعات مصلحة الضمان الاجتماعي الخاصة بالعمال تعادل 20% من الأجر الإجمالي (الخام)

- معدل الرسم على القيمة المضافة على المبيعات والمشتريات يعادل 20% و 15% تتعلق بالتكاليف الأخرى.

- رقم الأعمال التقديري: 10.000000 دج خارج الرسم.

المطلوب: حساب الاحتياجات من رأس المال العامل (BFR)

الحل:

من أجل حساب الاحتياجات من رأس المال العامل يجب تحديد مهلة دوران وكذلك معامل الترجيح لكل عنصر من عناصر الاستغلال كما يلي:

-الزبائن:

مهلة دوران الزبائن = $0,30 + 0,30 \cdot 30 + 0,60 = 0,40$ = 33 يوم

معامل ترجيح الزبائن = المبيعات متضمنة للرسم / رقم الأعمال خارج الرسم

$$1,20 = 10000000 / 1,20 \cdot 10000000 =$$

-الموردين:

مهلة دوران الموردين = 75 يوم

معامل الترجيح الموردين = المشتريات متضمنة للرسم / ر ع خارج الرسم

ولحساب المشتريات المتضمنة للرسم نستعين بالجدول الآتي:

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

المبلغ	البيان
0,300	المشتريات خارج الرسم للمواد الأولية لكل 1 دج من رع خارج الرسم
0,100	مصاريف أخرى خارج الرسم لكل 1 دج من رع خارج الرسم
0,075	رسم على القيمة المضافة للمشتريات $0,30 \cdot 20\% + 0,10 \cdot 15\%$
0,475	المشتريات المتضمنة للرسم لكل 1 دج من رع خارج الرسم

ومنة معامل ترجيح الموردين = 0,475

-المواد الأولية:

مهلة دوران المواد الأولية = 90 يوم

معامل ترجيح المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة / رع خارج الرسم = 0,300

-المنتجات التامة:

مهلة دوران المنتجات التامة = 30 يوم

معامل ترجيح المنتجات التامة = تكلفة الانتاج المباع / رع خارج الرسم = تكلفة الانتاج المباع لكل 1 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.

المبلغ	البيان
0,300	مواد أولية مستهلكة لكل 1 دج من رع خارج الرسم
0,400	تكلفة اليد العاملة لكل 1 دج من رع خارج الرسم
0,150	تكاليف أخرى لكل 1 دج من رع خارج الرسم
0,850	تكلفة الانتاج لكل 1 دج من رع خارج الرسم

-الرسم على القيمة المضافة المسترجعة (المشتريات)

مدة دوران الرسم على القيمة المضافة المسترجعة = $24 + 2/30 = 39$ يوم.

معامل الترجيح الرسم القيمة المضافة المسترجعة = رسم على المشتريات / رع خارج الرسم

$$0,075 = 0,15 \cdot 0,10 + 0,20 \cdot 0,30 =$$

-الرسم على القيمة المضافة المدفوعة (المبيعات)

مدة دوران الرسم على القيمة المضافة المدفوعة = $24 + 2/30 = 39$ يوم.

معامل الترجيح الرسم القيمة المضافة المدفوعة = رسم على المبيعات / رع خارج الرسم = 0,20

-الأجور والمصاريف الاجتماعية:

مدة دوران المصاريف الاجتماعية = $24 + 2/30 = 39$ يوم

مدة دوران الأجور الصافية = $15 - 28 = 13$ يوم.

ولإيجاد معاملات الترجيح الخاصة بالأجور و مصاريف الضمان الاجتماعي نتبع الخطوات الآتية:

SN: الأجور الصافية لكل 1 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

- OS: اشتراكات الضمان الاجتماعي لكل 1 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.
 CH: مصاريف المستخدمين لكل 1 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.
 SB: الأجور الخام لكل 1 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.
 CP: اشتراكات الضمان الاجتماعي الخاصة بالإدارة لكل 1 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.
 RS: اشتراكات الضمان الاجتماعي الخاصة بالعمال لكل 1 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.
 ولدينا :

$$cp = 0.35 \times SB \quad RS = 0.20 \times SB \quad CH = 0.40$$

$$CH = SB + CP = SB + (0.35.SB) \Rightarrow SB = \frac{CH}{1.35}$$

$$SB = SN + RS = SN + (0.20.SB) \Rightarrow SN = 0.80.SB$$

$$SN = 0.80 \cdot \frac{CH}{1.35} = 0.80 \cdot \frac{0.40}{1.35} = 0.237$$

$$OS = CP + RS = CH - SN = 0.40 - 0.237 = 0.163$$

الموارد	استخدامات	معامل الترجيح	مدة الدوران	البيان
	27,00	0,30	90	الموارد الأولية
	25,50	0,85	30	المنتجات التامة
	39,60	1,20	33	الزبائن
	2,93	0,075	39	الرسم على القيمة المضافة المسترجع
7,80		0,20	39	الرسم على القيمة المضافة المدفوع
35,63		0,475	75	الموردين
3,08		0,237	13	الأجور الصافية
4,89		0,163	30	مصاريف الضمان الاجتماعي
51,40	95,03	-	-	المجموع
43,63 يوم		الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال بالأيام		

الاحتياجات من رأس المال العامل = $43,63 \cdot \frac{10000000}{360} = 1211944$ دج.

ج-الخزينة الصافية TN: وهي تمثل إجمالي النقديات مطروح منها السلفات المصرفية، وبعبارة أخرى هي عبارة عن الفرق بين كل من رأس المال العامل والاحتياج من رأس المال العامل. وتعتبر العلاقة بين المؤشرين السابقين تكاملية حيث يعبر الأول على الجهد المبذول من طرف المؤسسة لتغطية استخداماتها المستقرة الناشئة عن نشاطها الاستغلالي وذلك من خلال استخدام الموارد

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

يستوجب عليها الأمر استثمار هذه الأموال المكدسة عن طريق شراء المواد الأولية وتقديم تسهيلات للزبائن، وهذا يهدف الرفع من مردودية المؤسسة.

الحالة الثانية: $TN < 0, BFR > FRNG$ في ظل هذه الوضعية تكون المؤسسة في حالة من الخطر، وتتميز بعجز إذا أنها غير قادرة على تسديد ديونها وهو ما يطرح مشكلة كبيرة على مستوى السيولة، ولحل هذه الحالة يجب أن تطالب المؤسسة بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو العمل على بيع عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة لبيع بعض المواد الأولية.

الحالة الثالثة: $TN = 0, BFR = FRNG$ وهي تمثل الخزينة المثلى، وفي ظل هذه الوضعية تحقق المؤسسة موازنة بين السيولة والربحية، حيث تمكنت وفقا للإمكانيات المتاحة من تفادي مشاكل عدم التسديد ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

3-2- النسب المالية:

يمكن تلخيص أبرز النسب المالية المستخدمة في تحليل الميزانية الوظيفية بالاستعانة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (2): أبرز النسب المالية المستخدمة في تحليل الميزانية الوظيفية

النسب	الصياغة	التعليق
نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة	$\frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}}$	يجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد، وفي حالة كونها أقل من الواحد فهي تعتبر في غير صالح المؤسسة.
نسبة تغطية رأس المال المستثمر	$\frac{\text{الموارد الدائمة} / (\text{الاستثمارات الثابتة} + \text{BFRE})}{\text{BFRE}}$	يجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد، لأن الاستخدامات الثابتة + BFRE لا بد أن يتم تمويلها بالموارد الدائمة.
نسبة التمويل الذاتي	$\frac{\text{أموال خاصة} + \text{اهتلاكات ومؤونات}}{\text{الموارد الدائمة}}$	لا يجب أن تكون النسبة أقل من 33%، لأن التمويل الذاتي يجب أن يغطي على الأقل ثلث الديون
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الموارد الدائمة}}$	يستحسن أن تكون النسبة على الأقل 50%، لأن الديون المالية لا يجب أن تتعدى الأموال الخاصة.
القدرة على التسديد	الديون المالية / CAF	تقدم هذه النسبة المدة الزمنية اللازمة لتسديد الديون المالية، وذلك بافتراض عدم وجود أرباح محتجزة أو أرباح

الفصل الثاني: التسيير المالي قصير الأجل تسيير الخزينة

موزعة.		
إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود رأس المال العامل موجب	استخدامات متداولة (1) موارد متداولة (2)	نسبة السيولة العامة

(1) استخدامات الاستغلال و خارج الاستغلال + خزينة الأصول.

(2) موارد الاستغلال و خارج الاستغلال + خزينة الخصوم.

4- الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي :

على الرغم من المزايا التي يتمتع بها التحليل الوظيفي إلا أن له بعض العيوب والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- يفقد مفهوم الاحتياج من رأس المال العامل دلالاته في قطاع الخدمات ، نظرا لعدم وجود مخزونات في هذا القطاع.
- يعتمد التحليل المالي الوظيفي على الميزانية الوظيفية التي أدمجت المؤونات الخاصة بالأصول الجارية ضمن الموارد الدائمة ، في حين أن طبيعتها ليست دائمة.
- تم اعتبار قروض الخزينة ضمن موارد الخزينة التي يعتمد عليها بشكل نادر بينما يشير الواقع العملي عكس ذلك حيث يتم الاعتماد عليها بشكل يومي ومتواصل مما يجعلها موارد دائمة بمرور الزمن،
- أن مؤشر الخزينة الصافية يعتبر غامض ؛ حيث لا يمكن التعرف على كيفية تشكلها ولا الأنشطة المسؤولة عن حالات الفائض أو العجز.
- يفقد مفهوم رأس المال العامل الإجمالي دلالاته في قطاع الخدمات الذي يعتمد على التثبيات المعنوية بشكل كبير والتي لا تظهر في الميزانية وفقا لمبدأ الحيطة والحذر.
- يعتبر التحليل المالي الوظيفي تحليل ساكن يحلل لحظة زمنية واحدة ولا يقدم لنا تحليل حركي ديناميكي للوضع المالية للمؤسسة.